

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 772 لسنة 1989 بإنشاء مراكز
قطاعية للمعلومات والتوثيق

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 12
السنة السابعة والعشرون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (772) لسنة 1989 م
بانشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق**

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون رقم 85 لسنة 1970 م بتنظيم شئون التخطيط والتنمية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى القانون رقم 7 لسنة 1984 م بشأن ايداع المصنفات التي تعد للنشر ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 27 لسنة 1985 م بانشاء المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 1989 م بتشكيل لجنة فنية للنظام الوطنى للمعلومات ،
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط بكتابه رقم 1 ت / 653 / 28 / 2 المؤرخ فى 26 صفر 1399 و 27 / 9 / 1989 م ،

قـرـر

مادة (1)

تنشأ - بموجب أحكام هذا القرار - مراكز للمعلومات والتوثيق بالقطاعات التالية لتكون الروافد الأساسية للمعلومات والبيانات للمركز الوطنى للمعلومات والتوثيق وتسمى : -

- 1 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعى للنفط - ويتبع اللجنة الشعبية للنفط .
- 2 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعى للزراعة - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى .
- 3 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعى للصناعة - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة ويعمل تحت اشراف امينى اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة واللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

- 4 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للتعليم - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتعليم ويعمل تحت اشراف أمينى اللجنة الشعبية العامة للتعليم واللجنة الشعبية للتعليم العالى .
- 5 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للاقتصاد والتجارة الخارجية - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية .
- 6 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للشئون المالية - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للخزانة .
- 7 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للصحة - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للصحة .
- 8 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للمواصلات والنقل - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحرى .
- 9 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للثروة البحرية - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية .
- 10 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للقضاء وشئون الامن - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للعدل .
- 11 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للعلاقات الدولية - ويتبع اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى .
- 12 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للطاقة والبحث العلمى - ويتبع اللجنة الشعبية للبحث العلمى ويعمل تحت اشراف : -
 أ) أمين اللجنة الشعبية للبحث العلمى .
 ب) أمين اللجنة الشعبية للتعليم العالى .
 ج) أمين لجنة ادارة المؤسسة العامة للكهرباء .
- 13 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للرعاية الاجتماعية - ويتبع صندوق الضمان الاجتماعى .
- 14 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للطفولة والشباب والرياضة - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتعبة الجماهيرية والتوجيه الثورى ويعمل تحت اشراف : -
 أ) أمين اللجنة الشعبية العامة للتعبة الجماهيرية والتوجيه الثورى .
 ب) أمين لجنة ادارة صندوق الضمان الاجتماعى .

- ج) أمين لجنة ادارة الهيئة العامة للرياضة .
 - د) أمين لجنة ادارة الهيئة العامة للكشافة والمرشدات .
 - هـ) أمين لجنة ادارة جمعية بيوت الشباب .
- 15 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للقوى العاملة ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني .
- 16 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للسياحة - ويتبع الهيئة العامة للسياحة
- 17 - مركز المعلومات والتوثيق القطاعي للثقافة والتراث والاعلام - ويتبع اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة .

مادة (2)

تتولى المراكز المذكورة بالمادة (أ) من هذا القرار المهام والاختصاصات التالية كل حسب القطاع الذي يتبعه : -

أ) جمع البيانات والمعلومات والاحصائيات والوثائق المتعلقة بأنشطة القطاع وجميع الجهات والاجهزة التابعة له وتصنيفها وتبويبها وحفظها ومعالجتها واستخراج المعلومات واعداد التقارير المطلوبة منها بالطرق التي تجعلها ميسرة ومتاحة للاستعمال .

ب) الالتزام بتجهيز واعداد البيانات والمعلومات طبقا لدليل المدخلات والمخرجات للنظام الوطني للمعلومات والتقييد بالشكل النمطي لها وتوفيرها في المواعيد المحددة وتزويد المركز الوطني للمعلومات والتوثيق بها .

ج) تنظيم ومتابعة أنسياب البيانات والمعلومات وتكاملها مع الجهات التابعة للقطاع (مصادر البيانات والمعلومات) .

د) المساهمة في انشاء وتطوير مكاتب المعلومات والتوثيق بالجهات التابعة للقطاع واعداد العناصر البشرية اللازمة لنشاط المعلومات والتوثيق بالقطاع ورفع كفاءاتهم .

هـ) تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق مع مراكز المعلومات والتوثيق الاخرى والاجهزة والمؤسسات ذات النشاط المماثل بالداخل والخارج .

و) تنفيذ السياسات الوطنية للنظام الوطني للمعلومات واتباع الاسس الارشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم والعمل التي تصدر عن المركز الوطني للمعلومات والتوثيق .

مادة (3)

تلتزم جميع الجهات والاجهزة التابعة للقطاع بالقيام بجمع واعداد البيانات والاحصائيات والمعلومات والوثائق المطلوبة منها والمتعلقة بنشاطها وفقا للطرق والاساليب والتعليمات التي يصدرها مركز المعلومات والتوثيق القطاعي .

مادة (4)

يتولى مركز المعلومات والتوثيق القطاعي اقامة قواعد للبيانات وارشيف للوثائق والمستندات وتنظيمها وادارتها وفقا للاساليب والطرق العصرية وتنظيم الاستفادة منها والمحافظة عليها .

مادة (5)

يعتبر مركز المعلومات والتوثيق القطاعي بؤرة قطاعية فى الشبكة الوطنية للمعلومات ويكون اتصاله بشبكات المعلومات الدولية من خلال المركز الوطنى للمعلومات والتوثيق .

مادة (6)

تتولى الجهة التى يتبعها المركز الاشراف المباشر على المركز من الناحيتين الادارية والمالية ، وتدير متطلباته البشرية والمادية .
كما تتولى اصدار القرارات المنظمة لسير العمل به بما فى ذلك الهيكل التنظيمى والملاك الخاصين به .

مادة (7)

يكون لكل مركز من المراكز المنشأة بموجب هذا القرار مديرا عاما من ذوى الخبرة والاختصاص فى مجال المعلومات والتوثيق يتولى ادارة المركز وتصريف شئونه ويصدر بشغله للوظيفة قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على اقتراح من الجهة التى يتبعها المركز .

مادة (8)

يجوز بقرار من اللجنة الشعبية العامة تغيير تبعية مراكز المعلومات والتوثيق القطاعية الواردة بالمادة (1) من هذا القرار كلما دعت الضرورة الى ذلك .
كما يجوز استحداث مراكز معلومات وتوثيق قطاعية جديدة أو دمج أو

الغاء المراكز القائمة للنظام الوطني للمعلومات وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة
بناء على اقتراح من اللجنة الفنية للنظام الوطني للمعلومات .

مادة (9)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

التاريخ 22 ربيع الاول 1399 و .
الموافق 22 التمور 1989 م